دور الحوافز التشريعية والضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي

د. عبدالرحمن بن محمد سليمان الجهني*

https://aif-doi.org/AJHSS/108207

* الأستاذ المشارك بكلية الأنظمة والدراسات القضائية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ملخص البحث

الاستثمار الأجنبي له أثر بالغ على اقتصاد الدول وازدهاها، وتقدمها على مستوى الدول، ومن أجل جذب المستثمرين لابد أن يكون هناك ضمانات وحوافز تجذب المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدولة، ومن أهم العوامل التي تجذب المستثمر الأجنبي هي الحوافز التي تقدم للمستثمر الأجنبي، من خلال إصدار تشريعات تنص على هذه الحوافز، ومن أجل ذلك يتم دراسة هذا الموضوع الذي هو بعنوان:

(دور الحوافز التشريعية والضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي)

يهدف هذا البحث إلى معرفة الحوافز التي تجذب المستثمر الأجنبي، والبحث يجيب عن تساؤلات مهمة مفادها: ماهي الحوافز التشريعية والضريبة التي تشجع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدولة؟ وقد قسمت البحث إلى مبحث تمهيدي للتعريف بمصطلحات البحث ومبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: الحوافز التشريعية للاستثمار الأجنبي

المبحث الثاني: الحوافز الضريبية للاستثمار الأجنبي

من أهم النتائج: أن الحوافز لها أثر بالغ في جذب الاستثمار الأجنبي وخاصة الحوافز المالية من إعانات، أو إعفاء ضريبي، ومن أهم التوصيات: توعية المستثمرين الأجانب عن الحوافز التشريعية، والمالية من خلال استضافتهم في دولهم، ومن خلال الملحقيات التجارية من أجل جذبهم للاستثمار في الدول الأخرى.

المفتاح: الحوافز -التشريعية -الضريبية - الاستثمار الأجنبي

Abstract

The Foreign Investment has a Significant Impact on the Economic, prosperity and development of nations. In order to attract investors, there shall be guarantees and attractions for the foreign investor. The benefits provided to the foreign investors represent the prominent t attractions for the foreign investor; those benefits can be offered through issuing legislations that stipulate providing such benefits.

Accordingly, the topic of our research will be (The role of Tax

ISSN : 2410-1818

incentives in promoting the foreign investment).

This research aims to identify the incentives that attract the foreign investors. The research topic is essential since it address this type of incentives that attract the foreign investors which in turn impact the economic positively. Through the research we are going to understand what those legislative incentives are and what are those tax incentives that promote the foreign investor to invest in certain country.

The research is divided into Preliminary Examination to identify the definitions included within the research and other two chapters as follows;

The First chapter: The non-tax incentives for foreign investment.

The second chapter: The tax incentives for foreign investment.

Through the research we concluded that those incentives have significant impact on attracting the foreign investment, particularly the financial incentives such like the grants and tax exemption. The most significant recommendations of the research included awareness the foreign investors with the legislative and financial incentives through hosting them in their countries at the Commercial Attachés to attract them to invest in other countries

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد:

فالاستثمار الأجنبي له أثر بالغ في اقتصاد الدول وازدهارها، وتقدمها على مستوى الدول، ومن أجل جذب المستثمرين لابد أن يكون هناك ضمانات، وحوافز تجذب المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدولة، ومن أهم العوامل التي تجذب المستثمر الأجنبي الحوافز التي تقدم للمستثمر الأجنبي، من خلال إصدار تشريعات تنص على هذا الحوافز، ومن أجل ذلك تتم دراسة هذ الموضوع الذي بعنوان:

(دور الحوافز التشريعية والضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي)

يهدف هذا البحث إلى معرفة الحوافز التي تجذب المستثمر الأجنبي نحو الاستثمار، والموضوع له أهمية لما تسهم هذه الحوافز من جذب المستثمر الأجنبي الذي يؤثر على اقتصاد الدولة إيجابياً، والبحث يجيب عن تساؤلات وهي: ماهي الحوافز التشريعية، والحوافز الضريبة التي تشجع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدولة.

ISSN : 2410-1818

أولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يأتي:

- سد الفراغ الذي يحيط بموضوع البحث إذ هو بأمس حاجة إلى مزيد من الدراسة.
- التوصل إلى معرفة الحوافز التشريعية والضريبية التي تشجع الاستثمار الأجنبي.

ثانياً: سبب اختيار الموضوع:

١- اهتمام الباحث بموضوع تتضمن أحكاماً قانونية معاصرة جديرة بالبحث.

٢- ندرة البحوث والكتب في موضوع البحث.

٣- حاجة المجتمع القانوني خاصة، ومجتمع الأعمال، والاستثمار عامة لمعرفة هذه الحوافز.

ثالثاً: مشكلة البحث:

ماهي الحوافز الضريبية على تشجيع الاستثمار الأجنبي، وما الحوافز التشريعية للاستثمار الأجنبي؟

رابعا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى معرفة الحوافز الضريبة، والتشريعية على تشجيع الاستثمار الأجنبي، ومدى كفاية هذه الحوافز لجذب الاستثمار.

خامساً: خطة البحث

وقد قسمت البحث إلى مبحث تمهيدي، ومبحثين على النحو التالي:

المبحث التمهيدي، التعريف بمصطلحات البحث تحت مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم الضريبة ويتكون من فرعين.

الفرع الأول: تعريف الضريبة.

الفرع الثاني: أنواع الضريبة.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي، ويتكون من فرعين.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي.

المبحث الأول: الحوافز التشريعية للمستثمر ويشتمل على ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: حصول المستثمر على الأراضي والعقارات

المطلب الثاني: الاستقرار للمستثمر

ISSN : 2410-1818

المطلب الثالث: الحوافز المالية

المبحث الثاني: الحوافز الضريبية للمستثمر ويتكون من ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الإعفاء الضريبي

المطلب الثاني: التخفيض الضريبي

المطلب الثالث: التأجيل الضريبي

الخاتمة وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات

المصادر والمراجع

سادساً: منهج البحث

المنهج المتبع في البحث يتمثل في المنهج التحليلي الوصفي، وسيراعي الباحث الخطوات المنهجية في البحث العلمي.

المبحث التمهيدي،

التعريف بمصطلحات البحث ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم الضريبة ويشتمل على فرعين:

الفرع الأول: تعريف الضريبة

الضريبة: مشتقة من الفعل ضرب، والضاد والراء والباء أصل واحد، ثم يستعار ويحمل عليه، ومن ذلك ضربت ضرباً، إذا أوقعت بغيرك ضرباً، والضريبة ما يضرب على الإنسان من جزية وغيرها (1)

الضريبة اصطلاحا:

لها عدة تعريفات منها:

1-الضريبة أموال نقدية تحصل عليها السلطة العامة جبراً من المكلفين بدون مقابل(2).

2-اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة، أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد، وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية على وفق مقدراتها التكليفية (3)

---

(1) مقاييس اللغة لأبي حسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار الحديث القاهرة، 2008م، ص (527).

(2) الضرائب بالدول العربية صباح نغوش، المركز الثقافي العربي بيروت،1987م، ص(5).

(3) دراسة في المالية العامة، طاهر الجناني، مطبعة التعليم العالي، بغداد 1990م، ص (135).

ISSN : 2410-1818

3- فريضة مالية تضامنية يغلب عليها الطابع النقدي تقتطعها الدولة بصورة نهائية ومباشرة، وتستخدمها لتحقيق أهدافها العامة [4].

الفرع الثاني: أنواع الضريبة.

تتنوع الضرائب إلى عدة أنواع، واعتبارات مختلفة ومن أهمها ما يأتي:

النوع الأول: الضرائب على الأفراد، والضرائب على الأموال.

الضرائب على الأشخاص أو الرؤوس، وهذا النوع من الضرائب تجعل من الشخص وعاء للضريبة، فالوجود الإنساني هو أساس فرض الضريبة والمادة الخاضعة لها، والتي يلتزم في نطاقها كل فرد من أفراد المجتمع، أو بعض أفراده بدفع مبلغ معين من المال خلال فترات زمنية معينة.

أما الضرائب على الأموال وتسمى بذلك؛ لأن المادة التي أصبحت وعاء للضريبة هي المال أو الأموال التي يمتلكها الشخص في شكل دخل أو ثروة، أو ما يقوم به من إنفاق.

النوع الثاني: الضرائب على الثروة، والضرائب على الدخل.

تعرف الضريبة على الثروة بأنها: كل ما يقتطع ضريبياً من قيمة ما يملكه الفرد في لحظة معينة من عقار، أو منقول، سواء كان هذا المنقول مادياً، أو معنوياً قابلاً للتقويم، وسواء كانت هذه الممتلكات تدر دخلاً نقدياً أو عينياً، أو لا تدر أي دخل على الإطلاق.

أما الضرائب على الدخل تحتل مكان الصدارة في كل النظم الضريبية المطبقة في دول العالم المختلفة، حيث وجدت الدول في الضرائب من الخصائص، والمزايا التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهدافها الاقتصادية، والاجتماعية.

النوع الثالث: الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة.

الضرائب المباشرة: هي كل ما يفرض، ويقتطع مباشرة من الدخل، والثروة ومن المستحيل نقلها. ودافعها هو الذي يتحمل ضرائب الدخل وتنصب سنوياً على المركز المالي للممول، ويتم تحصيلها بناءً على أوراد وقوائم اسمية، يوضح اسم الممول ومقدار الضريبة المفروضة.

أما الضرائب غير المباشرة هي: كل ما يفرض أثناء تداول السلع، والخدمات في مراحل الاتفاق المختلفة، ومن الممكن نقل عبئها، ودافع الضريبة هو يتحملها، (الضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات) ويتوقف النقل على درجة مرونة عرض وطلب السلعة محل الضريبة، ونوع العنصر الخاضع لها، ومدى توافر أو انعدام المنافسة.

النوع الرابع: الضرائب على المبيعات والضرائب الجمركية

---

[4] المالية العامة 1، محمد خير العكام، الجامعة الافتراضية السورية، 2018م، ص(142).

ISSN : 2410-1818

الضرائب على المبيعات: هي ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنتاج المحلي، وقد تفرض على عدد مختار من السلع والخدمات، وقد تفرض على كافة السلع والخدمات.

أما الضرائب الجمركية: هي ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة من خارج حدود الدولة، أي تفرض على الإنتاج المستورد من الخارج وهي أقدم أنواع الضرائب [5].

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي ويشتمل على فرعين:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

الاستثمار لغة: مشتق من الثمر، والثاء والميم والراء أصل واحد، وهو شيء يتولد عن شيء متجمعًا، ثم يحمل عليه غيره استعاره [6]، واستثمر المال أي: ثمره، والاستثمار استخدام الأموال في الانتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر كشراء الأسهم والسندات [7].

والأجنبي لغة: مصدر جنب، والجيم والنون والباء أصلان متقاربان، أحدهما: الناحية والآخر البعد [8]، وهو البعيد في القرابة أو في الغربة، ويقال الأجنب، ويقال هو أجنبي عن هذا الأمر لا تعلق له به ولا معرفة، ومن لا يتمتع بجنسية الدولة [9].

والاستثمار اصطلاحًا:

هناك عدة تعريفات منها ما يلي:

أولاً: تعريف الاستثمار عند أهل الاقتصاد.

عرفه أهل الاقتصاد بأنه: ذلك الجزء من الناتج المحلي لدولة ما، والذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري في سنة معينة، وإنما تم استخدامه في الإضافة إلى رصيد المجتمع، في الأصول الرأسمالية؛ لزيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع، والخدمات وزيادة الإشباع في المستقبل [10].

---

[5] المالية العامة والتشريع الضريبي، عبدالرحمن طاهر حاج آدم، جامعة أم درمان الإسلامية،2020 م ص (197-210).

[6] مقاييس اللغة لابن فارس، (142).

[7] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية جمهورية مصر العربية، الطبعة الرابعة 2004م،مكتبة الشروق الدولية، ص(100).

[8] مقاييس اللغة لابن فارس، (176).

[9] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، (138).

[10] مناخ الاستثمار: المفهوم – المحددات – أهم المؤشرات، ولاء مجدي إسماعيل، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس – كلية التجارة، العدد(3) يوليو 2013م، ص(333335).

ISSN : 2410-1818

لذا يقوم الاستثمار على: الموارد المتاحة المتمثلة في الأموال، المستثمر وهو الشخص الطبيعي، أو الاعتباري، الأصول وهي الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله، وأخيرًا النتائج التي يتوقعها المستثمر من استثماراته والتي تحمل قدراً من المخاطر [11].

ثانيًا: تعريف الاستثمار عند أهل القانون:

1- (تحركات الأموال النقدية أو العينية والحقوق المعنوية من بلد إلى آخر، سواء رافقه العمل أو دونه، كإقامة مشروع اقتصادي أو المساهمة في رأسمال مشروع قائم بهدف تحقيق ربح يفوق ما يتوقع عليه من البلد المصدر لها)[12].

2- (اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل)[13].

والأجنبي اصطلاحًا: عرفه أهل القانون بأنه: كل شخص طبيعي، أو معنوي لا يحمل جنسية الدولة التي يقيم فيها أو يمارس على إقليمها نشاطه، أي كل شخص لا يحمل جنسية دولة ما يعد أجنبي[14].

أما تعريف الاستثمار الأجنبي اصطلاحًا: (هو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق الربح للمستثمر الأجنبي وبما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة) [15].

وعرفه نظام الاستثمار الأجنبي السعودي بأنه: (توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام)[16].

وعرفه قانون تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت بأنه: (توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص فيه طبقا لأحكام هذا القانون) [17]

أما بالنسبة لأطراف عقد الاستثمار الأجنبي وهما كل من: الدولة أو إحدى الهيئات العامة التابعة لها من جهة، والمستثمر الأجنبي التابع لدولة أخرى من جهة ثانية.

---

[11] مناخ الاستثمار: المفهوم – المحددات – أهم المؤشرات، ولاء مجدي إسماعيل، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس – كلية التجارة، العدد(3) يوليو 2013م، ص (35)

[12] دور التحكيم في فض منازعات عقود الاستثمار، خالد كمال عكاشة، دار الثقافة عمان، 2014م، ص(87).

[13] قانون الاستثمار الجزائري رقم (16-9) تاريخ 29شوال 1437هـ،المادة (2).

[14] القانون الدولي الخاص السعودي، أحمد عبدالكريم سلامة، مكتبة الرشد، الرياض 2014م، ص(397).

[15]) التحكيم كضمان للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، أركام جودي، جامعة أكلي محندا أولحاج الجزائر، رسالة ماجستير 2018م، ص(6).

[16] نظام الاستثمار الأجنبي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم(1) وتاريخ 1421/1/5هـ، المادة (1).

[17] قانون رقم 8 لسنة 2001 في شأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت (8 / 2001) المادة (1).

ISSN : 2410-1818

1- الدولة كطرف في الحق: تبرم الدولة في سبيل تحقيق تنميتها الاقتصادية العديد من العقود مع المستثمرين الأجانب، بحسب حاجتها لتنفيذ خططها الاقتصادية، وقد تقوم الدولة بإبرام هذه العقود إما بطريقة مباشرة بواسطة قيام من يمثلها (رئيس الدولة، رئيس الوزراء، أحد الوزراء)، أو بطريقة غير مباشرة، تتمثل بقيام إحدى المؤسسات العامة أو الهيئات العامة التابعة لها بإبرامها[18].

2- المستثمر الأجنبي كطرف في العقد: هو الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية السعودية، أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية السعودية [19].

لا يثير تحديد الطرف الآخر (الطرف الخارجي الأجنبي) المتعاقد مع الدولة صعوبات تحديده كطرف في هذه العقود، إذ إن الطرف المتعاقد مع الدولة يشترط أن يكون شخصاً تابعاً لدولة أخرى، وقد يكون شخص طبيعي، أو اعتباري، كما قد يكون أحادي الجنسية، أو متعدد الجنسية، سواء كان الأجنبي عابراً أو مقيماً أو متوطناً في إقليم الدولة[20].

وقد نصت الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى على أطراف النزاع في عقد الاستثمار الأجنبي بأنه: (يمتد الاختصاص القانوني للمركز إلى أية خلافات قانونية تنشأ مباشرة عن استثمار بين دولة متعاقدة (أو أي إقليم فرعي أو أي وكالة تابعة للعضو المتعاقد سبق أن عينته الدولة المتعاقدة إلى المركز) وبين مواطن من دولة أخرى متعاقدة، وبشرط أن يوافق طرفي النزاع كتابة على تقديمها للمركز، وعند إعطاء الطرفان موافقتهما لا يحق لأي من الطرفين أن يسحب هذه الموافقة دون قبول من الطرف الأخر) [21].

---

[18] عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، بشار محمد الأسعد، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص(15).

[19] نظام الاستثمار الأجنبي السعودي، المادة (1).

[20] الطبيعة القانونية لعقود الاستثمار، أحمد المصطفى صالح، مجلة العدل السودانية، العدد(44)لعام2015م، ص(245)

[21] الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى المنعقدة في مدينة واشنطن في 18 مارس سنة 1965م، المادة (25).

ISSN : 2410-1818

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي.

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي غير المباشر على النحو الآتي:

أولًا: الاستثمار الأجنبي المباشر.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي كامل المشروع، أو جزء منه، وقيامه بالمشاركة في إدارة المشروع ورقابته مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته على إدارته وتنظيمه في حال ملكيته المطلقة للمشروع.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طويل المدة، وتتعد صوره قد يكون إنتاجاً أو خدمياً أو تمويلياً، وباستطاعة المستثمر الأجنبي بهذا النوع المساهمة في الملكية والإدارة، ويخضع للحماية الدولية من خلال الاتفاقيات التي تبرمها الدول، وذلك لوجود العنصر الأجنبي فيه.

وتقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أنواع مختلفة ومتعددة، وذلك استناداً إلى ما تقضيه مصالح الدول، إذ يقسمها البعض بناء على القطاع الذي يستهدفه الاستثمار، أو موقع إنشائه، والبعض الآخر يقسمها بناء على ملكية المشروع الاستثماري وطريقة إدارته، أو من خلال عمليات الإنتاج التي يمر بها المشروع[22].

ثانياً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر هي: تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي دون أن تكون له السيطرة على المشروع، ولا تنتقل على أثر هذه الاستثمارات المهارات، والخبرات الفنية والتكنولوجيا كما هو الحال في الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن دور المستثمر الأجنبي يقتصر فيه على مجرد تقديم رأس المال إلى جهة معينة في الدول المضيفة، لتقوم هي بالاستثمار دون أن يكون له سيطرة، ورقابة على المشروع، ويأخذ في الغالب شكل قروض تقدمها الهيئات الخاصة، والأفراد وصور شراء الأسهم، والسندات الدولية الطويل الأجل.

ومن أهم أشكال هذا النوع من الاستثمار شراء السندات الدولية وشهادات الإيداع المصرفية الدولية وشراء القيم المنقولة وشراء الذهب والمعادن النفيسة وسندات الدين العام والخاص وإعطاء قروض للحكومات الأجنبية أو هيئاتها العامة أو الخاصة، أو الأفراد سواء أكانت قصيرة الأجل، أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل [23].

---

[22] الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام السعودي، عبدالمجيد باطرفي، دار الكتاب الجامعي الرياض، 2020م، ص (30-35).

[23] الاستثمار الأجنبي الحوافز والحماية القانونية، عبدالله حميد الحميري، الجامعة الأردنية رسالة ماجستير 2008 م، ص(24)

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول:

الحوافز التشريعية للمستثمر ويتكون من ثلاثة مطالب

المطلب الأول: حصول المستثمر على الأراضي والعقارات:

يعد حق الدولة في تنظيم حق التملك داخل إقليمها حقا سياديا خاصة فيما يتعلق بتملك العقارات، ولأجل ذلك تمنح الأراضي للمواطنين لاعتبارات معينة، ولكن من أجل تشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب، وتسهيل إقامة المشاريع الاستثمارية، قد تمنح الدولة للمستثمر الأجنبي عقارات من خلال التملك بحدود حاجة المستثمر لمزاولة نشاطه، وما يخدم نشاطه من سكن للعاملين ومستودعات ونحو ذلك.

وقد نص نظام الاستثمار الأجنبي السعودي على ذلك بأنه:

(يجوز للمنشأة الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص أو لغرض سكن كل العاملين بها أو بعضهم وذلك وفقاً لأحكام تملك غير السعوديين للعقار)[24].

وقد نص نظام تملك غير السعوديين للعقار، واستثماره بأنه يجوز للمستثمر الأجنبي الطبيعي أو الاعتباري تملك العقار لمشروعه، أو لسكنه أو سكن العاملين بعد موافقة وزارة الاستثمار على التملك، وقد نص النظام على ذلك بأنه:

(يجوز للمستثمر غير السعودي من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية، أو الاعتبارية المرخص له بمزاولة أي نشاط مهني أو حرفي أو اقتصادي تملك العقار اللازم لمزاولة ذلك النشاط، ويشمل العقار اللازم لسكنه وسكن العاملين لديه، وذلك بعد موافقة الجهة التي أصدرت الترخيص كما يجوز استئجار العقار المشار إليه مع مراعاة ما ورد في المادة الخامسة من هذا النظام)[25].

وإذا كان الترخيص الصادر من وزارة الاستثمار يشمل تملك مباني، أو أراضي لإقامة مبان عليها، واستثمارها بالبيع، والتأجير فيجب ألا تقل قيمة المشروع الاجمالية عن ثلاثين مليون ريال سعودي، ويشترط أن يتم استثمار العقار خلال خمس سنوات من تملكه، وهذا ما نص عليه نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره بأنه:

إذا كان الترخيص المشار إليه يشمل شراء مبان أو أراض لإقامة مبان عليها واستثمارها بالبيع أو التأجير فيجب ألا تقل التكلفة الإجمالية للمشروع أرضا وبناء عن ثلاثين مليون ريال، ويجوز لمجلس الوزراء تعديل هذا المبلغ. كما يشترط أن يتم استثمار ذلك العقار خلال خمس سنوات من ملكيته)[26].

---

[24] نظام الاستثمار الأجنبي السعودي الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/1) وتاريخ 5-1-1421هـ المادة (8).

[25] نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/15) 17-4-1421هـ، المادة (1).

[26] نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره المادة (1).

ISSN : 2410-1818

وقد تمنح بعض المشاريع الصناعية أراض بالمجان بتخصيص قطع أراضي مناسبة للمشروع من باب تشجيع الاستثمار الأجنبي وجذبه للمملكة، وكذلك تأجير المباني الصناعية للمشروع الصناعي، وتوفير الماء، والكهرباء والوقود، والاحتياجات الأخرى برسوم وشروط تشجيعية، وهذا ما نص عليه قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأنه:

(يجوز للوزير أو من يفوضه أو الجهات المختصة بالدولة منح المشروع الصناعي كل أو بعض المزايا التالية:

1 - تخصيص قطعة أرض مناسبة.

2 - تأجير المباني الصناعية اللازمة للمشروع الصناعي بشروط تشجيعية، وذلك في المناطق الصناعية التي تنشئها الحكومة.

3 - توفير الكهرباء، والماء والوقود والطاقة، والمرافق الأخرى اللازمة للمشروع الصناعي بأسعار تشجيعية.

4 - أية مزايا أخرى يتفق عليها في إطار مجلس التعاون)[27].

فيعتبر تملك العقار لمشروع المستثمر الأجنبي من أهم الحوافز التي تجذب المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدولة، وكذلك تهيئة كل السبل لتسهيل التملك بالشراء، أو المنح، وما يلزم المشروع من سكن للعاملين وسكن للمستثمر الأجنبي.

وكذلك توفير مستلزمات المشروع من كهرباء، وماء ووقود، وكل ما يلزم المشروع بأسعار مخفضة، وتشجيعية كله من أجل تحفيز المستثمر للاستثمار في الدولة واستمرار استثماره فيها.

[27] قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/20) وتاريخ 4-4-1427هـ، المادة (18).

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني: الاستقرار للمستثمر

لتشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية، وانتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة المضيفة، أن تتضمن تشريعات وقوانين الاستثمار مزايا من شأنها تسهيل حركة دخول المستثمر الأجنبي، والعاملين الأجانب إلى أراضيها وخروجهم منها والإقامة فيها.

وهذا ما نصت عليه معظم تشريعات الاستثمار الأجنبي، ومن ضمنها نظام الاستثمار الأجنبي السعودي حيث نص على أنه:

(تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشأة المرخص لها)

حيث أن المشروع الذي يستثمر فيه الأجنبي هو عبارة عن شركة، والشركة تعتبر شخصية اعتبارية لها مركز قانوني مستقل، فيكون كفالة المستثمر الأجنبي وجميع العاملين الأجانب على الشركة، وهذا استثناء من نظام الإقامة التي تنص على وجوب الكفالة، وعدم الانفكاك عنها، ومن أجل التسهيل على المستثمر الأجنبي وجميع العاملين الأجانب بأن تكون المنشأة المرخص لها كفيلاً لهم لأغراض الإقامة والعمل، وهذا يعد من أهم مزايا الاستثمار الأجنبي في المملكة فبدل أن يكون المستثمر الأجنبي تحت كفالة شخص وطني أو الدولة الذي قد يعطل، ويتأخر في تنفيذ رغباته، لأجل تيسير مباشرة المستثمر الأجنبي للأعمال التي يرغب فيها وضع كفالته على رخصة المنشأة التي يستثمر فيها.

ويتم معاملة شركات الاستثمار الأجنبي معاملة الشركات الوطنية، هذا يعطي المستثمر الأجنبي استقرار وطمأنينة بعدم تميز شركات الاستثمار الوطنية على شركات الاستثمار الأجنبي، وهذا فيما يتصل بالحقوق الالتزامات بالاستثمار، والمنصوص عليها بالتشريعات النافذة بالدولة، والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة المستضيفة للأجنبي، وهذه المساواة، وإن كانت تمثل ميزة مهمة يتميز بها الاستثمار الأجنبي في أغلب تشريعات الاستثمار الأجنبي، وحافزا مهما يشجع المستثمرين الأجانب في الدولة[28].

وقد نص نظام الاستثمار الأجنبي السعودي على ذلك بأنه:

(يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات)[29].

ونص قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي على ذلك بأنه:

[28] حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية، أحمد الدلجاوي، مجلة جامعة الشارقة المجلد (16) العدد (2) ديسمبر 2019، ص (766)

[29] نظام الاستثمار الأجنبي السعودي، المادة (6).

ISSN : 2410-1818

(تعامل شركات الاستثمار الأجنبي المرخصة بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون معاملة الشركات الوطنية في الحدود التي تجيزها التشريعات النافذة في الدولة والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها)[30].

من حوافز استقرار المستثمر واستثماره أمواله في الدولة المستضيفة عدم الحجز على أموال المشروع، أو مصادرتها، أو الاستيلاء عليها. أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها إلا بأمر قضائي.

وتقوم الدولة المستضيفة من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي داخل إقليمها باستبعاد هذه المخاوف عن طريق تقديمها ضمانات قانونية كفيلة بحماية أموال المستثمر في إقليمها، وهذا المنع يهدف إلى توفير الأمان للاستثمار الأجنبي، فالحظر لنزع الملكية يعد دعما كبيرا للاستثمارات الأجنبية، إلا أنه يمكن نزعها بحكم قضائي سواء كان كعقوبة للمستثمر، أو بناء على نزع الملكية للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل على ذلك، وقد نص نظام الاستثمار الأجنبي السعودي على ذلك بأنه:

(لا تجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي، كما لا يجوز نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل وفقاً للأنظمة والتعليمات)[31].

وهذا ما نص عليه قانون الاستثمار الأجنبي القطري:

(لا تخضع الاستثمارات غير القطرية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لنزع الملكية أو لأي إجراء ذي أثر مماثل، ما لم يكن ذلك للمنفعة العامة، وبطريقة غير تمييزية، ولقاء تعويض عادل ومناسب وفقاً لذات الإجراءات المطبقة على المواطنين)[32].

فيجب على المستثمر الالتزام بقوانين الدولة المستضيفة بالابتعاد عن الأفعال غير المشروعة التي تكون عقوبتها مصادرة المشروع[33].

---

[30] قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي رقم (19) لسنة 2018 م، المادة (8).

[31] نظام الاستثمار الأجنبي السعودي، المادة (11).

[32] قانون رقم (1) لسنة 2019 بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي، المادة (13)

[33] الضمانات القانونية للاستثمارات الأجنبية، محمد الزين، مكتبة جزيرة الورد، 2017م،ص (229).

ISSN : 2410-1818

المطلب الثالث: الحوافز المالية

إن هدف المستثمر الأجنبي من وراء ممارسة نشاطه الاستثماري خارج دولته هو تحقيق الربح الذي يرغب تحويله إلى دولته، ولأجل ذلك يخشى المستثمر من قيام الدولة التي يقيم فيها استثماراته باتخاذ إجراءات تعيق تحقيق هذه الرغبة، ويكتسب الحق في تحويل أصل الاستثمار وعوائده إلى الخارج، والنواتج الناجمة عن التنازل والتصفية وباقي الإيرادات أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر حيث إنه لا يهمه تعظيم الأرباح بقدر ما يهمه إمكانية تحويلها إلى المكان الذي يريد[34].

ومن أجل جذب الاستثمار الأجنبي نص نظام الاستثمار الأجنبي وأغلب التشريعات في الاستثمار على حرية المستثمر في تحويل نصيبه من أرباح مشروعه خارج الدولة، وجميع استثماراته في الشركات الوطنية سواء كان نصيبه من بيع حصته في الشركات، أو من فائض التصفية لشركته، أو شركة استثمر بها فهذا يعد من أهم الحوافز للاستثمار في المملكة، وعلى ذلك نص النظام بأنه:

(يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته، أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع)[35].

من الحوافز المالية للمستثمر الأجنبي تمتع المستثمر الأجنبي بالاستفادة من القروض الصناعية التي يقدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي، حيث يقدم الصندوق قروضاً متوسطة، أو طويلة الأجل، وقد نص نظام صندوق التنمية الصناعية السعودي بأنه:

1- تقديم قروض متوسطة أو طويلة الأجل بدون فوائد للمنشآت الصناعية الجديدة التي تؤسس في المملكة.

2 - تقديم قروض متوسطة أو طويلة الأجل بدون فوائد للمنشآت الصناعية الخاصة القائمة لغرض توسعة نشاطها، أو استبدال معداتها وإدخال الأساليب العصرية عليها.

3 - تقديم المشورة الاقتِصادية أو الفنية أو الإدارية للمنشآت الصناعية في المملكة عندما يكون ذلك ضروريًّا ومُمكِنًا) [36].

ويكون التمويل من صندوق التنمية الصناعية بما لا يزيد عن 50٪ من مجموع التمويل المطلوب للمشروع أو تطويره، وهذا ما نص عليه النظام بأنه:

---

[34] المزايا والضمانات التشريعية لاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري، ايمان سعودي، جامعة العربي بن مهيدي رسالة ماجستير الجزائر 2020، ص(58)

[35] نظام الاستثمار الأجنبي السعودي،المادة (7)

[36] نظام صندوق التنمية الصناعية السعودي، الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/3) وتاريخ 26-2-1394هـ،المادة (2)

ISSN : 2410-1818

(يكون قرض الصندوق بما لا يزيد على (50٪) من التمويل المطلوب للمشروع، أو تطويره، وللصندوق رفع هذه النسبة إلى (75٪) في المناطق، أو المدن الأقل نموًا)[37].

وتسهيلا على المستثمرين مدة التمويل يصل إلى 15 سنة وفي الأماكن الأقل نموا يصل إلى 20 سنة وهذا ما نص عليه النظام.

(تكون مدة استيفاء القرض الذي يقدمه الصندوق بما لا يزيد على خمسة عشرة سنة، وللصندوق زيادة هذه المدة إلى عشرين سنة في المناطق أو المدن الأقل نموًا)[38].

وهذا كله تشجيع للمستثمر الأجنبي للاستثمار في المملكة، وتقديم جميع السبل لاستقراره في الاستثمار ونموه، وتعزيزه وقد نص نظام الاستثمار الأجنبي على استفادة المستثمر الأجنبي من صندوق التنمية الصناعية، مثله مثل المستثمر الوطني بأنه:

(تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية ومنها على سبيل المثال..... الحصول على القروض الصناعية وفقاً لأحكام صندوق التنمية الصناعية)[39]

المبحث الثاني:

الحوافز الضريبية للمستثمر ويشتمل على ثلاثة مطالب:

تعد الحوافز الضريبية من أهم الحوافز المشجعة للاستثمار الأجنبي، فالإعفاء الضريبي، أو تخفيض الضرائب يسهم في زيادة الأرباح للمشروع الاستثماري وجاذب للمستثمرين للاستثمار في الدولة لأن الضريبية مرهقة ومكلفة على المستثمرين تقلل من أرباحهم، وقد تسبب من عدم الاستثمار في الدولة. من خلال هذا المبحث سيتم توضيح دور الحوافز الضريبية لجذب، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الدولة من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الإعفاء الضريبي

يقصد بالإعفاء الضريبي إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضرائب المستحق عليها مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة، وقد يكون هذا الإسقاط عن بعض المستثمرين الأجانب تشجيعاً لهم على الاستثمار في الدولة.

ينقسم الإعفاء الضريبي إلى قسمين:

القسم الأول: إعفاء دائم

وهو عدم دفع المكلف لضريبة معينة، أو مجموعة من الضرائب، والرسوم ما دام المشروع مستمراً، وتمنح الدولة هذا الإعفاء لأنشطة محددة، وتكون موجهة لمناطق وفئات معينة.

---

[37] نظام صندوق التنمية الصناعية السعودي المادة (4)

[38] نظام صندوق التنمية الصناعية السعودي المادة (4)

[39] اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي المادة (5)

ISSN : 2410-1818

القسم الثاني: إعفاء مؤقت

وهو عدم دفع لضريبة، أو مجموعة من الضرائب والرسوم لمدة معينة من حياة المشروع، وتختلف هذه المدة من بلد إلى آخر حسب النظام الضريبي وقوانين الاستثمار، ويهدف إلى تشجيع المؤسسات، والشركات الحديثة وتخفيف العبء الضريبي حتى تتمكن من الانطلاق الصحيح في ممارسة نشاطها (40)

تستخدم الحكومات في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا -كما هو الحال في معظم الاقتصادات النامية والناشئة- الحوافز الضريبية والمالية على نطاق واسع لجذب الاستثمار الخاص، وتوجيهه نحو قطاعات وأنشطة ومواقع معينة، وتُعتَبَر حوافز الاستثمار التدابير التي تسعى للتأثير على مشروع استثماري من خلال المعاملة الضريبية التفضيلية أو الفوائد الأخرى التي تؤثر على التكلفة النسبية للمشروع. ولكن تكاليف الحوافز، وخاصة الحوافز الضريبية، يمكن أن تفوق المزايا المستمدة من الاستثمار الجديد.

غالبا ما تكون الفوائد سخية للمستثمرين المؤهلين، فتمنح جميع الاقتصادات الثمانية موضوع هذا التقرير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إعفاءات ضريبية مؤقتة، وإعفاءات كاملة من ضريبة دخل الشركات (CI) للمستثمرين في قطاعات ومواقع معينة كما تمنح جميعها باستثناء دولتين (الأردن وتونس) إعفاءات دائمة من ضريبة دخل الشركات للمستثمرين المؤهلين، أما نصف الدول المحورية، فتمنح تخفيضات دائمة على ضريبة دخل الشركات، وقد اتخذت العديد من الحكومات خطوات لتقليص مدة الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وعدد الشركات المؤهلة للحصول عليها، ولكن الحوافز القائمة على الربح الإعفاءات الضريبية المؤقتة وتخفيض معدلات ضريبة دخل الشركات لا تزال واسعة الانتشار وغالبا ما يسهل على الشركات الحصول عليها، إذ شروط الأهلية واسعة، وغالبا ما تكون حوافز الاستثمار في الاقتصادات موضوع هذا التقرير مفتوحة للتأويل، وتخضع لتقدير السلطات المنفذة في كثير من الحالات، هيئات الترويج للاستثمار أو مجالس الاستثمار المكونة من ممثلين من وزارات مختلفة مما يزيد من مخاطر الفساد والتخطيط الضريبي العدواني من قبل الشركات.

إن الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات هي واحدةٌ من العوامل، وليست العامل الحاسم في كثير من الأحيان، المؤثر على قراراتها الاستثمارية، وقد يكون بعض المستثمرين أولئك الذين يسعون إلى الكفاءة (أكثر مراعاة للحوافز من غيرهم) مثل السوق أو البحث عن الموارد الطبيعية. ولكن تُشير الدراسات الاستقصائية إلى أن معظم الشركات ستستثمر حتى بدون الحوافز وفي المتوسط، تقدم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إعفاءات دائمة أكثر وإعفاءات ضريبية مؤقتة أطول

(40) الإعفاء الضريبي كأحد آليات تشجيع الاستثمار المحلي، زين يونس، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد (3)، جامعة العربي بن مهيدي،2015، ص(5)

ISSN : 2410-1818

6.1 سنة (من رابطة دول جنوب شرق آسيا) 11(ASEAN) عاما، ومع ذلك تتلقى مستويات أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يسلط الضوء على أهمية مناخ الاستثمار العام لجذب الشركات، كما يثير تساؤلات حول مزايا الحوافز السخية واسعة النطاق [41].

يتمتع المشروع المرخص له بموجب نظام الاستثمار الأجنبي، وهذه اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات وما يطرأ عليها من تعديلات ومنها:

الحوافز المنصوص عليها في نظام التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

وقد نص القانون الموحد على بعض الحوافز الضريبية للمشاريع الاستثمارية وهي تشمل الاستثمار الأجنبي على النحو التالي:

(للوزير أو من يفوضه اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنح المشروع الصناعي كل أو بعض الإعفاءات التالية:

1 - الإعفاء كليا أو جزئيا من الرسوم الجمركية على واردات المشروع، وذلك وفقاً لضوابط (إعفاء مدخلات الصناعة) المتفق عليها في إطار مجلس التعاون.

2 - الإعفاء كليا أو جزئيا من جميع الضرائب بما فيها ضريبة الدخل وذلك وفقاً لأنظمة كل دولة.

3 - إعفاء صادرات المشروع الصناعي من ضرائب ورسوم التصدير.

4 - أية إعفاءات أخرى يتفق عليها في إطار مجلس التعاون. [42]

وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (359) وتاريخ 1429/11/26هـ، ونص على بعض الحوافز الضريبية للمستثمرين ومن يشمل المستثمر الأجنبي وهي:

(الموافقة على منح المستثمر في بعض مناطق المملكة حوافز ضريبية على النحو التالي:

أولا: منح المشروعات المقامة في المناطق التالية (حائل، الحدود الشمالية، جازان، نجران، الباحة، الجوف) الحوافز الضريبية التالية سنويا:

اعتمادات ضريبية (خصم ضريبي) بنسبة 50٪ من تكاليف التدريب السنوي للسعوديين...).

وقد نص التشريع القطري على أنه:

---

[41] تطلعات سياسات الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2021م،ص (116)

[42] قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المادة (17).

ISSN : 2410-1818

(يجوز إعفاء مشروعات الاستثمار غير القطري من ضريبة الدخل وفقاً للضوابط والإجراءات وبالمدد المنصوص عليها في قانون الضريبة على الدخل المشار إليه)[43].

وقد نص قانون الاستثمار المصري على بعض الإعفاءات الضريبة على النحو التالي:

(تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق، والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري. كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت. وتسري على الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون أحكام المادة (4) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم 186 لسنة 1986 الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها (2٪) اثنان بالمائة من القيمة، وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها.[44]

المطلب الثاني: التخفيض الضريبي

تتمثل التخفيضات الضريبية في تقليص قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح.

وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (359) بتاريخ 1429/11/26 هـ والذي ينص على منح المستثمر الأجنبي الحوافز الضريبية وفقاً لما يلي:

أولاً: منح المشروعات المقامة في المناطق التالية (حائل، الحدود الشمالية، جازان، نجران، الباحة، الجوف)، الحوافز الضريبية التالية وذلك بصورة سنوية:

اعتمادات ضريبية (خصم ضريبي) بنسبة ٥٠٪ من تكاليف التدريب السنوي للسعوديين.

اعتمادات ضريبية (خصم ضريبي) بنسبة ٥٠٪ من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين، وذلك في حال ما إذا بقي من الضريبة ما يمكن خصمه بعد تطبيق الاعتمادات الضريبية بنسبة 50٪ من تكاليف التدريب السنوي للسعوديين.

ويراعى في تطبيق هذه الاعتمادات الضريبية ألا تتجاوز مقدار الضريبة المستحقة على المشروع للسنة نفسها، بحيث لا يجوز ترحيل أي فرق باقي من تكاليف التدريب والتوظيف إلى السنوات التالية.

ثانياً: بالإضافة إلى الحوافز الضريبية السابق ذكرها، تمنح المشروعات الصناعية التي تقام في تلك المناطق اعتمادات ضريبية بنسبة لا تتجاوز 15٪ من رأس مال المشروع الصناعي المدفوع، سواء كان ذلك في شكل نقدي أو عيني، أما في حال التوسعات الرأس مالية فيتم ذلك وفقاً لما يلي:

---

[43] قانون رقم (1) لسنة 2019 بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي، المادة (10).

[44] قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017،المادة (10).

ISSN : 2410-1818

تخصم هذه الميزة إذا بقي من الضريبة المستحقة على المشروع في السنة ما يمكن خصمه، وذلك بعد تطبيق خصم ضريبي بنسبة 50٪ من الاعتمادات الضريبية سواء على تكاليف التدريب السنوي، أو الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين كما سبق ذكرها.

يجوز ترحيل الرصيد الباقي للسنوات التالية، وذلك إلى حين استنفاد هذه الميزة، أو انتهاء فترة الإعفاء أيهما أقرب.

هذه الميزة تمنح لمرة واحدة طيلة عمر المشروع.

ثالثاً: يتم تطبيق تلك المزايا ولكن وفقاً لعدة ضوابط وذلك على النحو التالي:

1- ألا يقل حجم رأس المال المستثمر في المشروع (المدفوع) عن مليون ريال سعودي.

2- وجوب توفر الشروط التالية لتطبيق الاعتمادات الضريبية في مجال التدريب والتوظيف:

ألا يقل عدد من يوظف من السعوديين عن خمسة، وذلك على أن تكون وظائفهم من الوظائف الفنية أو الإدارية الأساسية.

ألا تقل مدة عقود التوظيف الموقعة مع من يوظفون أو يدربون عن سنة.

أن يكون مقر عمل من يوظفون أو يدربون في المنطقة المقام فيها المشروع.

أن تكون جهة التدريب معتمدة من الجهات المعنية سواء أكانت داخل المملكة أم خارجها.

3- أن يتم تطبيق الحوافز الضريبية المنصوص لمدة عشر سنوات، وذلك بدءاً من تاريخ تمتع المشروع بميزة الاعتماد الضريبي، على أن تنتهي هذه الميزة بعد انتهاء تلك المدة، وذلك مع تحمل الدولة المبالغ المترتبة على تلك الحوافز خلال تلك المدة [45].

وقد نصت معظم التشريعات على تخفيض الضريبة بنسب معينة جذباً للاستثمار الأجنبي، ونص قانون الاستثمار المصري على بعض التخفيضات الضريبية بأنه: (تمنح المشروعات الاستثمارية التي تقام بعد العمل بهذا القانون وفقا للخريطة الاستثمارية، حافزاً استثماريا خصماً من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، على النحو الآتي:

نسبة (50٪) خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ):

ويشمل المناطق الجغرافية الأكثر احتياجا للتنمية طبقا للخريطة الاستثمارية وبناء على البيانات والإحصاءات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووفقا لتوزيع أنشطة الاستثمار بها على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

---

[45] قرار مجلس الوزراء رقم (359) بتاريخ 1429/11/26 هـ نقل عن طريق https://ae.linkedin.com/pulse تاريخ 10مارس 2023م.

ISSN : 2410-1818

نسبة (30٪) خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب):

ويشمل باقي أنحاء الجمهورية وفقا لتوزيع أنشطة الاستثمار، وذلك للمشروعات الاستثمارية الآتية:

المشروعات التي تستخدم العمالة بكثافة وفقا للضوابط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المشروعات المتوسطة والصغيرة.

المشروعات التي تعتمد على الطاقة الجديدة والمتجددة أو تنتجها.

المشروعات القومية والاستراتيجية التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى.

المشروعات السياحية التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى.

مشروعات إنتاج الكهرباء، وتوزيعها التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض مشترك من الوزير المختص والوزير المعني بشئون الكهرباء ووزير المالية.

المشروعات التي يصدر إنتاجها إلى خارج الإقليم الجغرافي لجمهورية مصر العربية.

صناعة السيارات والصناعات المغذية لها.

الصناعات الخشبية والأثاث، والتغليف والصناعات الكيماوية.

صناعة المضادات الحيوية وأدوية الأورام، ومستحضرات التجميل.

الصناعات الغذائية، والمحاصيل الزراعية، وتدوير المخلفات الزراعية.

الصناعات الهندسية والمعدنية والنسيجية والجلود.

وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز الحافز الاستثماري (80٪) من رأس المال المدفوع حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط، وذلك وفقا لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005 كما يجب ألا تزيد مدة الخصم على سبع سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط، ويصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بناء على عرض مشترك من الوزير المختص، ووزير المالية والوزير المعني بتحديد توزيع القطاعات الفرعية لأنشطة الاستثمار بالقطاعين (أ)، و(ب) المشار إليهما. وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون مفهوم التكلفة الاستثمارية، والنطاق الجغرافي للقطاعين (أ) و(ب)، وشروط منح الحوافز الخاصة، وضوابطه، وتدرج بها أنشطة الاستثمار الفرعية التي يتضمنها قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه فور صدوره، وتجوز إضافة أنشطة جديدة للتمتع بالحوافز الخاصة بقرار من المجلس الأعلى.)[46]

[46] قانون الاستثمار المصري، المادة (11)

ISSN : 2410-1818

المطلب الثالث: التأجيل الضريبي

يعد ترحيل الخسائر من أهم المميزات الضريبية التي توفرها غالبية الدول في مجال الاستثمار الأجنبي، ويعد أهم العوامل التي تجذب الاستثمارات الأجنبية، لما توفره من زيادة في هامش الربح للمستثمرين الأجانب، وقد نصت أغلب التشريعات في الاستثمار على ذلك ومنها ما يلي:

1-نصت اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي بأنه: (ترحيل صافي الخسائر التشغيلية إلى السنة الضريبية التي تلي السنة التي تحققت فيها الخسارة، وفقا لأحكام نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1425/1/15هـ ولائحته التنفيذية)[47].

فيسمح للمستثمرين الأجانب ترحيل الخسائر التي تكبدها إلى السنوات القادمة وعدم احتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة فيها أرباحاً[48]

2-نص قانون تشجيع الاستثمار الليبي على ترحيل الخسائر لمشروع المستثمر الأجنبي سنوات الإعفاء إلى السنوات اللاحقة بأنه:

(وللمستثمر ترحيل الخسائر التي تلحق بمشروعه خلال سنوات الإعفاء إلى السنوات اللاحقة)[49].

ومفاده أن الشركات الأجنبية قد تتعرض لخسائر تشغيلية عند مباشرة نشاطاتها في سنواتها الأولى، عنده تقوم الحكومة ممثلة في هيئة الزكاة والضريبة، والجمارك وما يقوم مقامها بخصم هذه الخسائر من أرباح السنوات القادمة لسنوات الخسارة عند احتسابها لضريبة المنشأة الأجنبية [50].

---

[47] اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي، المادة (5)

[48] الاستثمار الأجنبي المباشر، عبدالمجيد باطرفي، ص(95)

[49] قانون رقم (9) لسنة 2010 م، بشأن تشجيع الاستثمار الليبي ، المادة (10).

[50] الاستثمار الأجنبي المباشر، عبدالمجيد باطرفي، ص(96)

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

أولاً: أهم النتائج

1- أن الحوافز التي تضعها التشريعات لها أثر بالغ في جذب الاستثمار الأجنبي.

2- أن من أهم الحوافز هي منح المستثمر الأجنبي للأراضي لبناء مشروعات التجارية أو السماح له بشراء العقارات والأراضي.

3- تسهيل إجراءات إدخال المال، وإخراجه من الدولة جاذب للمستثمر الأجنبي للاستقرار، والاستمرار في استثماره.

4- منح المستثمر الأجنبي القروض، والتسهيلات المالية ودعم المشاريع من أهم الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي.

5- من أهم الحوافز هي المزايا الضريبية من إعفاءات ضريبية، أو خصم قيمة الضريبة بنسب تنافسية يؤدي لجذب المستثمرين للأجانب.

ثانياً: أهم التوصيات.

1- مراجعة وتحديث نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية بإضافة الحوافز المستحدثة خاصة أن النظام صدر قبل 20 سنة.

2- تدريب موظفي الملحقيات التجارية على كيفية جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في المملكة، وتوضيح الحوافز التي تسهل لهم الاستثمار.

3- وضع جدول مختصر لأهم الحوافز، والمزايا للاستثمار في المملكة وإرسالها للشركات العملاقة للاستثمار في المملكة.

4- أقترح على الباحثين بحث معوقات الاستثمار الأجنبي.

ISSN : 2410-1818

المراجع والمصادر

1- مقاييس اللغة لأبي حسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار الحديث القاهرة، 2008م
2- الضرائب بالدول العربية صباح نغوش، المركز الثقافي العربي بيروت، 1987م
3- دراسة في المالية العامة، طاهر الجناني، مطبعة التعليم العالي، بغداد 1990م
4- المالية العامة 1، محمد خير العكام، الجامعة الافتراضية السورية، 2018م
5- المالية العامة والتشريع الضريبي، عبدالرحمن طاهر حاج آدم، جامعة أم درمان الإسلامية، 2020 م
6- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية جمهورية مصر العربية، الطبعة الرابعة 2004م، مكتبة الشروق الدولية
7- مناخ الاستثمار: المفهوم - المحددات - أهم المؤشرات، ولاء مجدي إسماعيل، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس - كلية التجارة
8- دور التحكيم في فض منازعات عقود الاستثمار، خالد كمال عكاشة، دار الثقافة عمان، 2014م
9- قانون الاستثمار الجزائري رقم (16-9) تاريخ 29شوال 1437هـ
10- القانون الدولي الخاص السعودي، أحمد عبدالكريم سلامة، مكتبة الرشد، الرياض 2014م
11- التحكيم كضمان للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، أركام جودي، جامعة أكلي محندا أولحاج الجزائر، رسالة ماجستير 2018م
12- نظام الاستثمار الأجنبي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم(1) وتاريخ 1421/1/5هـ
13- قانون رقم 8 لسنة 2001 في شأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت (8 / 2001)
14- عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، بشار محمد الأسعد، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004م
15- الطبيعة القانونية لعقود الاستثمار، أحمد المصطفى صالح، مجلة العدل السودانية، 2015.
16- الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى المنعقدة في مدينة واشنطن في 18 مارس سنة 1965م.
17- الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام السعودي، عبدالمجيد باطرفي، دار الكتاب الجامعي الرياض، 2020م
18- الاستثمار الأجنبي الحوافز والحماية القانونية، عبدالله حميد الحميري، الجامعة الأردنية رسالة ماجستير 2008 م
19- نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/15) 17-4-1421هـ

ISSN : 2410-1818

20- قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/20) وتاريخ 4-4-1427هـ
21- حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية، أحمد الدلجاوي، مجلة جامعة الشارقة
22- قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي رقم (19) لسنة 2018م
23- قانون رقم (1) لسنة 2019 بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي.
24- الضمانات القانونية للاستثمارات الأجنبية، محمد الزين، مكتبة جزيرة الورد، 2017م
25- المزايا والضمانات التشريعية لاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري، ايمان سعودي، جامعة العربي بن مهيدي رسالة ماجستير الجزائر 2020م
26- نظام صندوق التنمية الصناعية السعودي، الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/3) وتاريخ 26-2-1394هـ
27- اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي.
28- الإعفاء الضريبي كأحد آليات تشجيع الاستثمار المحلي، زين يونس، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية جامعة العربي بن مهيدي، 2015.
29- تطلعات سياسات الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2021م
30- قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017
31- قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (359) بتاريخ 1429/11/26هـ
32- قانون رقم (9) لسنة 2010 م، بشأن تشجيع الاستثمار الليبي.